

### لبنان .. أعراف طائفية جديدة أو نظام مدني وطني؟

خارج النظام رغم حجمها وقدراتها، وأنه من المستحيل ان يطلب منها الموافقة على إلغاء نفسها احتراماً للدستور ورفضاً لأعراف جديدة، وهنا نعود الى ما قاله الإمام موسى الصدر للحكام في العام ١٩٦٩ عندما أسس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، حيث قال: «اعدلوا قبل ان تندموا» فلم يصغوا اليه يوماً فندموا بعد عقدين. كما نذكر بدعوة السيد حسن نصرالله منذ ٨ سنوات الى قيام مؤتمر تأسيسي يبحث في إقامة نظام العدالة السياسية والاجتماعية في لبنان ويعالج كل أنواع الغبن والخوف وعدم المساواة بين المواطنين.

على الجميع ان يعلموا ان الاستمرار بالنظام القائم هو أمر صعب لا بل شبه مستحيل، وأنه في الحقيقة تأجيل للانفجار لا بل هو نوع من الانتحار البطيء، وأن عليهم ان يتقروا بأن النظام الطائفي القائم الآن هو أمام خيارين إما إعادة توزيع الحصص وفقاً للاحجام وللواجب بما يحقق العدالة والطمأنينة والشراكة الحقيقية الفعلية التي تمنع قيام الثنائيات والانغابية او الثلاثيات او الرباعيات التهميشية، او ان يصار الى إسقاطه كلياً وإقامة دولة المواطن المدنية التي تكون فيها علاقة الفرد بدولته قائمة على درجة واحدة لا على درجتين، كما هو الحال اليوم، حيث نجد ان الانتماء الطائفي أشد من الانتماء الوطني، وأن الفرد ملزم بهذا الانتماء الأول حتى ولو كان علماني العقيدة لأنه لا يحصل على حق في دولته إلا من خلال حصته طائفية.

ومن جهة أخرى نجد ان هذا النظام هو منتج للفساد والمفسدين والفاستدين. وهنا نفسر دعوة حزب الله لمحاربة الفساد، العنوان الذي خاض الانتخابات الأخيرة على أساسه وهي دعوة ليست للتفكيك والمعاقبة وإن كانت محاسبة الفاسدين ضرورية، بل هي دعوة للإصلاح الذي يقفل الطرق أمام الفساد، لأن المدخل الحقيقي لمحاربة الفساد يكمن في إعطاء كل ذي حق حقه ومنع أي كان من مد اليد على حقوق غيره، ويجب أن يأتي الإصلاح السياسي في طليعة الحرب على الفساد، وبهذا نجد تناغماً بين ما يطرحه الرئيس بري وحزب الله من مواقف تقود الى الإصلاح وإقامة النظام العادل. فالدولة المدنية تقود الى العدالة والمساومة ومحاربة الفساد تستوجب إصلاحاً سياسياً يليه إصلاح إداري وعلى كل الصعيد وبهذا الإصلاح تحقيق العدالة ونزسي الطمأنينة للجميع فمنع الانفجار الاتي مهما طال الوقت.

ونؤكد ان الدعوة للتطوير والإصلاح هي دعوة وطنية لا يمكن أن تكون موجهة ضد أحد شخصاً كان ام طائفة بل يجب أن تقوم وان تمارس على أساس انها دعوة لبناء وطن وإقامة دولة قادرة عادلة ودعوة للاستفادة من كل الطاقات الوطنية الفريدة والجماعية دون ان تشكل الطائفية والمذهبية الضيقة عائقاً او حواجز تمنعها.

القول بالميثاقية التي تعطي هذا او ذاك حق الفيتو على أي قرار يتخذ في المؤسسات السياسية وفقاً نص الدستور. وبالتالي إن فكرة اللجوء الى الأعراف الدستورية لا تعتبر فكرة طارئة على الحياة السياسية في لبنان، لا بل إنها هي الأساس في النظام السياسي اللبناني، وفي كثير من الحالات جاء النص عادلاً وقام العرف ثم استقام واستقر على إضداد هذه العدالة ما كان يستوجب بين الحين والآخر مراجعة تطيفية من قبل المسؤول كما فعل الرئيس فؤاد شهاب في ٦٠ و ٦١ مكرز على صعيد الإدارة والجيش والقضاء، او مراجعة فرضها ضغط الشارع والميدان كما حصل في الطائف بعد حرب مرعبة ومعقدة تداخل فيها الداخلي الأهلي مع الإقليمي الدولي ودارت على أرض لبنان لمدة ١٤ عاماً ولم يوقفها الا اتفاق دولي فرض اتفاقاً داخلياً ترجم في اتفاق الطائف. ما يعني ان التصحيح وتلطيف قسوة النص او العرف كان يأتي إما نتيجة شجاعة الحاكم او نتيجة شراسة المواجهة أي سلماً او حرباً.

أما اليوم ويعد اتفاق الطائف وتوقف الرعاية السورية لتطبيقه، فقد برزت في النظام السياسي تغيرات كبيرة نقلت الشعور بالغبن أو استعثار الخوف من طائفة الى طائفة وانتجت بيئة سياسية لا يمكن للبنان ان يشهد معها استقراراً وانتظاماً عمل سياسي ويكفي ان نستشهد بحالات تعذر انتخاب رئيس جمهورية لمدة ٢٩ شهراً، او حالات تأخر تشكيل الحكومة لمدة تقارب السنة ربع ولاية مجلس النواب او ممارسات رئيس الحكومة المتمتع بصلاحيات شبه مطلقة والتي لا يشبهها وضع في كل الأنظمة الدستورية ما جعل الآخرين يجتهدون في البحث عن تفسير أو نص أو عرف ما لتقيد هذه الصلاحية حفاظاً على حقوق طوائفهم او أبناء طوائفهم. وعلى هذا فإننا نجد ان الكل يشكو من الغبن والظلم والكل يسعى لتناش المكاسب والمصالح والكل خائف من المستقبل وجوداً ودوراً.

وفي ظل هذا الوضع، فإننا نرى ان على الجميع الاعتراف وبدون مكابرة تقود الى المغامرة، بأن النظام السياسي القائم هو ظالم غير عادل، والظلم يفسد الاستقرار، وان التعديل من اجل إقامة العدالة أمر لا بد منه فإن لم يحصل سلماً سيفرض بالقوة كما حصل في العام ١٩٨٩ بعد حرب ضرورية. ونذكر ان الموازنة رفضوا في العام ١٩٧٦ المسن بالدستور فرفضوا الوثيقة الدستورية التي ابتغت لتلطيف الوضع، واضطروا بعد ذلك الى القبول بانتزاع ٦٥ مما كان الدستور يعطيه لرئيس الجمهورية من صلاحيات. يجب ان نعترف ان هناك طوائف في لبنان اذا طبقت حربية النصوص بالنفس الطائفي القائم او بالأعراف المعمول بها، فستجد نفسها مهمشة او

انشغلت الأروقة السياسية بكلام رئيس الجمهورية عن «سعي البعض الى أعراف جديدة في تشكيل الحكومة» خلافاً للدستور، ولا زال البعض يبحث عن تعنيه العبارة تلك ويكاد يتجه معظم المهتمين الى القول بان الرئيس قصد في ملاحظاته تلك الثنائي الشيعي الذي «يتهم» بأنه أوجد عقدة اللقواء التشاوري من اجل الحصول على مقعد وزاري اضافي لـ ١١ مقعداً ولجماعات ١٤ آذار ١٢ و ٨ آذار ٧ وزراء، رغم ان للفريق الأخير في المجلس النيابي ٤٥ نائباً، وهو يتقدم بذلك من حيث العدد على الجميع ممن ذكرنا فحصر تمثيله بالشيعة ونائب مسيحي واستبعد عن التمثيل بدون أي حجة منطقية او مبرر قانوني كل من الحزب السوري القومي الاجتماعي وحزب البعث والقوميين العرب والسنة في اللقاء التشاوري.

وفي المقابل وفي رد يكاد يكون مباشراً على رئيس الجمهورية دعا رئيس مجلس النواب نبيه بري الى إقامة الدولة المدنية التي تطيح بالنظام الطائفي وتقضي على الحصص المذهبية والطائفية وتصحح الخلل في توزيع الحقوق والواجبات في الدولة وارتباط المواطن بدولته وتلغي الامتيازات الطائفية للجميع دون استثناء وتقيم دولة المواطن التي يتساوى فيها الجميع أمام القانون حقوقاً وموجبات.

وهكذا بين رفض الأعراف الجديدة والدعوة الى نظام مدني جديد تطرح الأسئلة حول المسار الممكن ان تسلكه الحركة السياسية اللبنانية مستقبلاً في ظل العجز المتنامي عن إدارة البلاد بمؤسسات الحكم الطائفية. هذه المؤسسات القائمة على خاضية تستبطن الشعور بالخوف المتوالد والغبن المتقلب.

من يعود الى تاريخ لبنان السياسي بعد إقامة لبنان الكبير في العام ١٩٢٠ بقرار من المفوض السامي الفرنسي وما استتبعه من دستور في العام ١٩٢٦ ثم من تعديل وصيغة عيش مشترك في العام ١٩٤٣ وصولاً الى اتفاق الطائف في العام ١٩٨٩ يجد ان هناك مجموعة من القواعد حكمت الحياة السياسية في لبنان جاءت نتيجة أعراف نشأت في مواجهة الدستور فتعدله ضمناً وتعارض مبادئ الديمقراطية الصحية. ونذكر هنا بالتوزيع الطائفي للمناسب السياسية وحصصية تملك طوائف معينة لمنصب او مقعد او وظيفة في السياسة والإدارة والجيش والقضاء واستبعاد الطوائف الأخرى عنها. ما شكل طعناً لمبدأ المساواة بين المواطنين ولو شئتاً سرداً للقواعد العرفية التي جاءت في مواجهة النص الدستوري لوجدنا ان النظام السياسي اللبناني هو نظام عرفي مفتع بنص دستوري ومجمد او معطل يكفي ان نذكر ببذعة الديمقراطية التوافقية او قوله الحكم التوافقي و

### الانتخابات اليوم

## جدار ترامب... وإعادة شحن جمهوره الانعزالي

تجاوز الثلث اليوم، بعد ان كانت قد بلغت الثلثين خلال تسعينات القرن المنصرم. وإذا كان صحيحاً ان ترامب يواصل توظيف مسائل الهجرة في خدمة أغراض سياسية أخرى أبرزها إعادة شحن جمهوره، فإنه في واقع الأمر ليس الرئيس الأمريكي الوحيد الذي ابتدع فكرة الجدار، بل إن الأمر التنفيذي الذي أصدره في هذا الصدد اتكا على سوابق عند سلفه جورج بوش الابن، معتبراً أنه يستكمل جداراً بأشهره بينائه. وحقائق التاريخ تشير بالفعل إلى هذا، وتؤكد ان قانون «السياج الأمن» لعام ٢٠٠٦ صوت عليه ديمقراطيون من أمثال هيلاري كلنتون وجو بايدن وشاك شومر ممن يعترضون اليوم على جدار ترامب. كذلك يقول التاريخ ان الرئيس الديمقراطي بيل كلنتون هو صاحب التشريع المعروف باسم «عملية حارس البوابات» الذي أقره الكونغرس في سنة ١٩٩٤ وأغلق الحدود ذاتها مع المكسيك، لسوف يكون باراك أوباما الديمقراطي بدوره هو الرئيس حامل الرقم وهكذا فإن من كان من رؤساء أمريكا بلا خليفة حول جدران مماثلة، فله ان يرمي ترامب بتهمه هستيريا العزل وهوس الفصل.

الشرائح من جمهور أمريكي انعزالي أو شعوي أو مؤمن بالتفوق الأبيض وكاره للمهاجرين والأجانب، وهذه بالضبط هي الفئات التي كانت وراء انتخاب ترامب في الأساس. وخلال حملته الانتخابية شد ترامب على هذه المسألة، ثم لم يتوقف عن إعادة إذكاء نيرانها كلما خبت قليلاً، بل إنه طور مفردات خطابية فلم تعد تقتصر على حشر المهاجرين تحت صفة «الكائنات الغريبة»، بل ذهب إلى درجة اتهامهم بنقل الأمراض، ثم نقل «الإرهاب» إلى قلب أمريكا، ولم تجد عن امهاتهم، وحجر الحوامل بعيداً عن مصحات التوليد، والفصل بين أبناء العائلة الواحدة، والتلويح بإلغاء الحق الدستوري في حيابة الجنسية للولادات على الأرض الأمريكية. كل هذا في وقت يشهد تحول الرأي العام الأمريكي نحو تفضيل الهجرة في ضوء ازدياد معدلات الشيخوخة والتقاعد ضمن المجتمع الأمريكي، وإعلان الكثير من الشركات انها في حاجة إلى ايدي عاملة متجددة، حتى ان نسبة الراضين لقوانين أكثر مرونة في تنظيم الهجرة لا



ليس أمراً مستغرباً أن يكون رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في طليعة الساسة الأجانب القائلين المؤيدين لمشروع جدار عازل على طول الحدود الخاص بينا جدار عازل على طول الحدود مع المكسيك، وذلك لأن جدار الفصل العنصري الذي أقامه الكيان الإسرائيلي على امتداد أراضي الضفة الغربية وفي عمقها هو الشقيق المطابق للجدار الذي يصر ترامب على إقامته. كذلك فإن النزاع حول الأمن وصعد «الإرهاب» هي ذاتها التي يعتمدها البيت الأبيض، مع إضافة مبررات أخرى لا تقل زيفاً بصمد وقف موجات الهجرة.

ومن الجدير بالملاحظة ان حالة التجاذب بين عناد ترامب في المطالبة بصرف المليارات الخمسة اللازمة لبناء الجدار، ورفض الطلب من جانب مجلس النواب الجديد ذي الأغلبية الديمقراطية، وما نتج عن ذلك من إغلاق الحكومة الضرورية بسبب هذا الاستعصاء، إنما تخدم مباشرة الأغراض الأصلية التي توخاها الرئيس الأمريكي من طرح فكرة الجدار. فالهدف الأكبر هو تعبئة، وإعادة حشد، تلك

## حروب ترامب والإنكفاء الأمريكي

على مغادرة الاتحاد الأوروبي واحتضانه المتشددين المناهضين للاتحاد، من أمثال بوريس جونسون ونايجل فراغ، وإطلاقه الوعود بأن التجارة الأمريكية مع بريطانيا سوف تزدهر بعد مغادرة الأخيرة الاتحاد الأوروبي، وربما ساهم ذلك في ترجيح كفة المنادين بالانسحاب من الاتحاد في استفتاء عام ٢٠١٦ والذي أحدث تراجعاً اقتصادياً حتى قبل الانسحاب. من العوامل التي عززت الثقة بإدارة ترامب هي تولي جون ماتييس وهربرت مكامسترهم منصبين أمنيين في البلد لأن الرجلين خبيران متميزان في هذا المجال ويحظيان بثقة الأمريكيين، لكن مفارقتها منصبيهما قد أفضت الرئيس أهم عوامل الثقة بإدارته، كما ان سبب استقالة ماتييس، وهو ازدياد الرئيس للحلفاء، أكد للكثيرين بأن ترامب يسير في طريق خطير سوف يدفع حلفاء أمريكا إلى التفكير بجدية برسم مسار مستقل لهم، سواء في المجال الاقتصادي أو العسكري أو السياسي.

فاخذت إجراءات للحد من نشاطاتها غير القانونية، مجرية تعديلات للقوانين المتعلقة بها، لكنها طلبت مهلة لتنفيذها فوافق ترامب على منحها أشهر، وفي خلاف ذلك فإنه سيفضاض التعرقة الجمركية على المنتجات الصينية. يدرك الصينيون ان ترامب محاصر داخليا وأنه يبحث عن أي نصر ولو كان شكلياً كي يرفع مكانته أمام جمهوره. هناك استياء من أداء الرئيس، فالطبقة الوسطى متدمرة من ركود إيراداتها، بينما ثقة الشباب في النخب السياسية تتناقص، لذلك فإن مثل هذه (التنازلات) ستجعل ترامب يبدو منتصراً، لكنها في الحقيقة ضرورية للصين أيضاً، لأنها بلغت مرحلة متقدمة من النمو الاقتصادي لا تسمح بالاستمرار في انتهاك القوانين الدولية، وإن كانت مستفيدة من ذلك سابقاً، فإن الأضرار الناتجة عنه ستكون أكثر ضرراً.

لن نخاطر القيادة الصينية بحرب تجارية واسعة النطاق مع الولايات المتحدة لأنها ستضر منها، كما ان الثقة بالحكومة، ومهما الضبط الاجتماعي، قد تختل بسهولة إذا ما حصل أي تراجع اقتصادي، لذلك فإن الصين سوف تتعاون مع الولايات المتحدة لكنها سوف تماطل من أجل كسب الزمن. بقاء ترامب رئيساً سوف ينفع الصين لأنه يبحث دائماً عن انتصارات سريعة وقصيرة الأمد ولا يمتلك خططا استراتيجية يمكن أن تعرقل التوسع الاقتصادي الصيني.

لقد استطاع ترامب الوصول إلى الرئاسة باصعب مراحلها في عهد ترامب الذي يبحث عن انتصارات تمكنه من البقاء في البيت الأبيض لدورة ثانية، وهو أمر يبدو مستبعداً حالياً، بل ان هناك من يستبعد اكتمال الرئيس ولايته الأولى، خصوصاً مع التحقيقات الجارية في قضايا كثيرة، بعضها يتعلق بصدقته وممارساته الشخصية، والآخر يتعلق بدور روسي مزعوم في فوزه بالرئاسة. لقد طورت الصين نموذجاً اقتصادياً جديداً جعلها قوة عظمى تتحدى الهيمنة الأمريكية على الاقتصاد العالمي، ولا يمكن الولايات المتحدة ان تعارض تنامي قوة الصين الاقتصادية أو تنتقص من نموذجها الاقتصادي الناجح، ولكنها لا تستطيع ان تراقب بصمت هذا النمو الصاروخي خصوصاً وأن الصين تنتهك بعض القوانين الدولية كالمكلمة الفكرية، وتمارس القرصنة السايبرية، وتجبر الشركات العاملة فيها على نقل التكنولوجيا إليها وتقرض قيوداً تجارية غير تعريفية. وقد هدد ترامب بمضاعفة التعريفات الجمركية على البضائع الصينية إن لم تعالج الصين هذه الاختراقات. لا يمكن الصين التخلي عن السوق الأمريكية، لذلك أعلنت اثناء زيارة ترامب عن تنازلات تجارية لواطن، حميد الكفاني



يعتبر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب حالة فريدة في السياسة العالمية وربما مدرسة جديدة في السياسة، من يدرى؟ فمذد توليه الرئاسة وحتى اليوم وهو يخلق خصوصاً كي يحاربهم وينتصر عليهم، ولم يترك دولة حتى الآن لم يعضها، بما فيها قريب حلفاء أمريكا في أوروبا وآسيا. وتقوم سياسة ترامب أساساً على إهانة الطرف المقابل وإخافته وجعله يذعن له كي يبدو منتصراً أمام جمهوره، لكن ذلك يأتي دائماً على حساب قوة الولايات المتحدة وريادتها العالم الحر.

ومن أوائل الذين حاربهم ترامب منذ كان مرشحاً هم الصحفيون الأمريكيون إذ داب يشير إلى وسائل الإعلام بأنها «إعلام الأخبار الكاذبة» والصحفيين بأنهم «مروجو الأخبار الكاذبة» وسبب ذلك هو ان الصحافة الحرة لا تستطيع ان تصمت ازاء أخطاء ترامب وأقواله المنفلتة، ولأن سلطته على الصحافة مدمومة، فقد أخذ يصمها بالكذب واختلاق الأخبار كي يوهم بتابعه بأنه يتعرض لحملة تشهير بسبب تبنيه مبدأ «أمريكا أولاً». وفي خضم حربه مع الصحافة، فإنه يخوض أيضاً حرباً مع خصومه في الحزب الديمقراطي الذين اتهمهم بكل التهم المتاحة لديه وبطريقة غير مألوفة في السياسة الأمريكية. وبعد أن رسخ خصومته مع الديمقراطيين والصحافة، انتقل بسلاسة وسهولة بالغتين إلى حلفائه الجمهوريين، فأصبح كل من يختلف معه في الرأي، مثل وزراء خارجيته ودفاعه وعدله السابقين، ركنس نيلارسون وجيمز ماتييس وجيف سيشنس، ومستشاريه للأمن القومي السابقين، مايكل فلين وهربرت مكامستر، فإنه يصبح شخصاً غريباً أو كسولاً أو متعالياً أو جاهلاً بالصلاحة الأمريكية.

أما مبعوثه إلى العراق، برت ماكغورك، الذي استقال بعد قراره المناجج الانسحاب من سوريا، فقد ادعى عدم معرفته! وقد تكون حروب ترامب الخارجية الأكثر خطورة، إذ بدأها مع المكسيك عبر خطته المبتكرة لبناء جدار على حدودها، متوقفاً من المكسيك ان يدفع الكلفة! واعتقد ذلك تشجيعه بريطانيا

### كيف يتغير العولمة

## معارضة الولايات المتحدة للعلاقة المتعاضدة بين إسرائيل والصين أصبحت واضحة ومقيدة

في بداية جلسة الحكومة بتحسن في التصدير الإسرائيلي في السنة الماضية. وقال التصدير للصين زاد بـ ٥٦ في المئة. وقال نتنياهو في مناسبات كثيرة إنه يعتبر السوق الصينية فرصة ممتازة بالنسبة لإسرائيل. وفي ٢٠١٤ أجاز قراراً حكومياً لتعزيز العلاقة التجارية مع الصين. الأزمة الفت بظلال ثقيلة على علاقة إسرائيل مع الصين خلال سنوات كثيرة. الإدارات المختلفة في الولايات المتحدة واصلت إظهار علاقة باردة مع شخصيات كبيرة في جهاز الأمن الإسرائيلي الذين كانوا مشاركين في القضية. «القلق كبير جداً إلى درجة ان إسرائيل لا تتجرأ الآن حتى على بيع سكين مطبخ مطبوع عليها إشارة الجيش الإسرائيلي للصين»، قال مصدر رفيع المستوى مطلع على الموضوع. عاموس هرتيل

مصادر كبيرة سابقة في البناتاغون وفي هيئة القيادة المشتركة حذرت في زيارته سابقة لإسرائيل من أن نصب الصين في بناء الميناء والبنى التحتية الإسرائيلية الأخرى سيصعب استمرار التعاون مع الأسطول الأمريكي. الازدهار الأمريكية تعكس توجه متزايداً في أوساط جهات كبيرة في إدارة ترامب تعتبر الصين ليس منافسة تجارية فقط، بل مع زيادة قوتها التجارية وزيادة نفوذها في أرجاء العالم، فإنه تهدد استراتيجي للولايات المتحدة. في المقابل، إسرائيل تعزز في السنوات الأخيرة علاقاتها التجارية مع الصين. أمس وقبل بضع ساعات من اللقاء مع المستشار بولتون تفاخر رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو

القلق الأمريكي من تعزيز العلاقة التجارية والتكنولوجية بين الصين وإسرائيل تحتل مكانة رئيسية في محادثات مستشار الأمن القومي للرئيس الأمريكي في البلاد جون بولتون. مصدر كبير في حاشية بولتون قال للمراسلين الذين رافقوه في زيارته ان المستشار سيبحث مع مستشاريه دخول التكنولوجيا الصينية إلى إسرائيل، وبشكل خاص دخول شركات الاتصالات «هاواي» و«زيدي تي. إي». ورد في أخبار ان هناك على الأجنحة تحفظاً من الولايات المتحدة من زيادة نفوذ الصين في ميناء حيفا، الذي يبني على أيدي شركة صينية. هذه المنشورات ترددت على سلسلة تقارير في البلاد نشرت في السنة الماضية.



## وين على الصحافة الأجنبية

أعطت زخما لبث الروح في العلاقات بين سوريا والدول العربية. ولاحظة الصحيفة الأمريكية ان «نظام الأسد منذ البداية لم يقع في العزلة المتوقعة، وحتى في أصعب السنوات عندما سيطرت الجماعات المسلحة على مناطق من دمشق. وذكرت الصحيفة كيف حالت روسيا دون فرض العقوبات الاممية على سوريا، وكيف قدمت الصين المساعدة لسوريا، فيما لم تطالب دول مجموعة بريكس، والكثير من الدول برحيل الأسد وحافظت الهند على علاقاتها مع سوريا، لحشيتها من تعاطف قدرات الإسرائيليين. وفي الختام استذكرت الصحيفة ان الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وتركيا، لا يزالون يرفضون الأسد، إلا ان الانسحاب الأمريكي من سوريا سيدل موقف الأوروبيين تجاه الرئيس السوري رغم دعم أنقرة لمعارضيه، والتي تخلت في ضوء التطورات الأخيرة عن مطلب رجيله.

## ٢٠١٨ كان عام الأسد!

عدة دول عربية أنها على استعداد لمصالحة الحكومة السورية، وبدأت عقد مقاطعة سوريا بالانفراط. ففي ديسمبر كان الرئيس السوداني عمر البشير أول رئيس عربي يزور دمشق منذ اندلاع الأزمة السورية في ٢٠١١، وبعد ذلك فتحت الإمارات سفارتها في العاصمة السورية وتبدي الكويت والبحرين استعدادهما لذلك أيضاً. كما عادت حركة الطيران المدني بين دمشق وتونس وتم فتح معبر نصيب على الحدود بين سوريا والأردن وعادت العلاقات التجارية بين البلدين، مما دفع المراقبين للحزب بأن الأسد، لم يعد في محل (المنبوذ الإقليمي). وفتت الصحيفة إلى ان هناك آراء صارت إن جريمة قتل الصحفي جمال خاشقجي،



اعتبرت الصحيفة ان العام المنتهي اقتضى في صالح الرئيس السوري الذي صد التحديات في خصمها، مؤكدة ان الاتي اصغر بالنسبة للأسد. وأشارت إلى أنه بات واضحاً في نهاية ٢٠١٨، أن الرئيس السوري بشار الأسد، تمكن بمساعدة روسيا وإيران من الاحتفاظ بالسلطة. وعادت إلى تحت سيطرة الحكومة من جديد، أجزاء كبيرة من أراضي سوريا، وبدأت الدول العربية عملية إعادة علاقاتها تدريجياً مع الأسد. وأضافت ان عام ٢٠١٨ مرّ بشكل ناجح وجيد بالنسبة للرئيس الأسد، فبالإضافة إلى انسحاب الجيش الأمريكي من شرقي سوريا، الذي أعلن عنه الرئيس دونالد ترامب، أعلنت